الأمم المتحدة

A/71/87–E/2016/67

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 May 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٩ (ب) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٦
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥–٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦
البند ١٤ من جدول الأعمال
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ١٠٨/٧٠، تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني، وللاحتياجات التي لم تُلب بعد، ومقترحات بشأن تلبيتها. وهو يصف الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة دولة فلسطين والجهات المانحة والمجتمع المدني، من أجل تقديم الدعم للسكان الفلسطينيين وللمؤسسات الفلسطينية.

* A/71/50.

270516 200516 16-07773 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير (نيسان/أبريل ٢٠١٥-آذار/مارس ٢٠١٦)، استمرت الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، مما جعل حل الدولتين يصبح أبعد منالا. وواصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية في سياق الاحتلال، مع التركيز بوجه خاص على دعم الإنعاش وإعادة الإعمار في غزة بعد النزاع مع إسرائيل في أواسط عام ٢٠١٤.

وتبين خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦، التي تتطلب اعتمادات بمبلغ ٥٧١ مليون دولار، البرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من حكومة دولة فلسطين، أعدت الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، إطارا تفصيليا لتقييم الاحتياجات والإنعاش من أجل غزة، لتسترشد به أعمال الإنعاش وإعادة الإعمار، وقدرت آثار تصعيد الأعمال القتالية في غزة في عام ٢٠١٤ بمبلغ ١,٤ بليون دولار كتعويضات و ١,٧ بليون دولار كخسائر الاقتصادية.

وواصلت الحكومة تنفيذ خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة. ودعما لهذه الجهود، استمرت الأمم المتحدة في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتصل الموارد المالية اللازمة للمساعدة المقدمة ضمن هذا الإطار إلى نحو ٢,١٥ بليون دولار.

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٧٠/١٠٨، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريراً، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ القرار يتضمن تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني فعليا وتقييماً للاحتياجات التي لم تُلبّ بعد، والمقترحات المحددة لتلبيتها على نحو فعال. ويتضمّن التقرير أيضا موجزا لأهم التطورات والتحديات السياسية المستجدة في الفترة التي يشملها، وذلك في الوقت الذي واصل فيه المجتمع الدولي العمل من أجل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، ولا سيما فيما يخص إنعاش وإعادة إعمار قطاع غزة، ومن أجل دعم جهود بناء الدولة التي تقوم بها حكومة دولة فلسطين. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦.

٢ - وترد المعلومات المتعلقة بظروف الشعب الفلسطيني المعيشية والاجتماعية والاقتصادية في عدة تقارير أعدتها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وخاصة: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل (سيصدر لاحقاً)؛ والتقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/70/13)؛ وتقرير مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المقدّم إلى لجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣ - وترد الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية للشعب الفلسطيني في العديد من الوثائق التكميلية الاستراتيجية والمتعلقة بتعبئة الموارد. وتسعى خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٦ إلى جمع مبلغ ٥١٧ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا، بوسائل منها تعزيز البيئة الوقائية وتحسين إمكانية حصول أضعف الفئات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة على الخدمات الأساسية. ويعرض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الاستجابة الاستراتيجية من جانب المنظمة للأولويات الإنمائية الفلسطينية التي تنص عليها خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة.

٤ - وواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط طوال السنة جهوده لدعم عملية السلام وكفالة التنسيق الفعال بين حكومة دولة فلسطين والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل. وواصل المكتب أيضاً توثيق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة ووضع سياسات وبرامج لتحسينها.

ثانيا - عرض عام للوضع الراهن

ألف - السياق السياسي

٥ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، بما في ذلك النشاط الاستيطاني المستمر، وارتفاع معدلات هدم المباني الفلسطينية، وانعدام الوحدة الفلسطينية الحقيقة، وهذه الأمور جميعها تعرض للخطر إمكانية تطبيق الحل القائم على وجود دولتين. وساهم استمرار عدم وجود أفق سياسي لحل الدولتين في تنامي الشعور بالإحباط لدى الفلسطينيين، ولا سيما الشباب، مما أجج موجة من العنف بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وقام بها أساسا أفراد غير منتسبين لأي فصيل.

٦ - واستمر تواصل الأمم المتحدة مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين ومع الدول العربية، بما في ذلك عن طريق المجموعة الرباعية، من أجل بحث سبل الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين وتهيئة الظروف من أجل العودة إلى مفاوضات مجدية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، دعت المجموعة الرباعية الأطراف إلى اتخاذ خطوات ملموسة على أرض الواقع، بما يتسق مع الاتفاقات السابقة، لتعزيز المؤسسات الفلسطينية، والأمن، والآفاق الاقتصادية، مع احترام الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.

٧ - واستلمت الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي يرأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، مهامها في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥، وواصلت الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإن كانت وتيرة تخطيط المستوطنات وتقديم العطاءات أبطأ عموما مما شهدته الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشهدت بداية عام ٢٠١٦ زيادة حادة في عمليات هدم المباني التي يملكها الفلسطينيون على يد السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وكان لتلك الأعمال تأثير خاص على تجمعات البدو والرعاة الفلسطينيين في المنطقة جيم. وأكدت السلطات الإسرائيلية أيضا عزمها على استكمال ما يسمى عملية إضفاء الطابع القانوني على العديد من البؤر الاستيطانية وقامت، في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦، بتصنيف ٢ ٣٤٠ دونماً (٥٧٨ فدانا) من الأراضي في وادي الأردن على أنها ''أراض مملوكة للدولة''.

٨ - وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، قام متطرفون يهود بعملية حرق متعمدة في قرية دوما في الضفة الغربية المحتلة أودت بحياة ثلاثة من أفراد أسرة دوابشة الأربعة. وحمّلت منظمة التحرير الفلسطينية إسرائيل المسؤولية الكاملة عن ذلك الهجوم وربطته بما قالت إنها سياسة إفلات من العقاب تنتهجها إسرائيل على مدى عقود تجاه هجمات المستوطنين. وأصدرت حكومة إسرائيل عدة لوائح اتهام في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وأدين لاحقا شخصان إسرائيليان.

٩ - وعلى خلفية العوامل الأخرى، أفضت التوترات حول الأماكن المقدسة في القدس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى تصعيد العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأودت سلسلة من حوادث الطعن وإطلاق النار والهجمات على المركبات ارتكبها فلسطينيون ضد إسرائيليين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل بحياة ٣٠ إسرائيليا وحياة ١٣٦ فلسطينيا أفيد بأن كثيرا منهم كانوا جناة. وكانت هناك أيضا طفرة في الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية بدءا من تشرين الأول/أكتوبر قُتل ٥٩ فلسطينيا إما أثناءها أو لاحقا نتيجة إصابتهم بجروح. وعلى الرغم من الضغط من أجل تعليق التنسيق الأمني، واصلت قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية التنسيق طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ودعت الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيقات شاملة في الحالات التي توجد فيها شكوك جدية بشأن الاستخدام المناسب للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، ودعت مرارا القادة المجتمعيين والدينيين والسياسيين من الجانبين إلى كبح التحريض على العنف.

١٠ - ويسرت الولايات المتحدة الأمريكية تفاهمات في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بين إسرائيل والأردن بشأن الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل، مما ساعد على تخفيف حدة التوتر في تلك البؤرة الساخنة. وفي وقت سابق، منع رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعضاء الكنيست والوزراء من زيارة المكان في محاولة للحد من التوتر. ومع ذلك، فإن تجدد الاستفزازات من جانب العناصر المتطرفة من كلا الجانبين، ولا سيما أثناء الأعياد الدينية، أمر لا يمكن استبعاده ويمكن أن يتسبب في إعادة تأجيج التوترات. وخلال شهر رمضان المبارك، رفعت إسرائيل القيود المتصلة بالسن للدخول إلى المجمع، الذي دخله نحو ٣ ملايين زائر من المصلين المسلمين من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

١١ - وظل وقف إطلاق النار الذي أنهى الأعمال القتالية بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ قائما ولكنه لا يزال هشا. وتواصلت المظاهرات على طول السياج الأمني بين غزة وإسرائيل وازدادت حوادث إطلاق

النار عبر الحدود من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في النصف الثاني من عام ٢٠١٥. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أصدرت لجنة التحقيق المستقلة المنشأة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/٢١ تقريرها عن نزاع عام ٢٠١٤ الذي تضمن توصيات ترمي إلى تعزيز المساءلة من جانب جميع الأطراف.

١٢ - واستمرت عملية إعادة الإعمار في غزة، بما في ذلك إعادة بناء المنازل التي دمرت بالكامل في الأعمال القتالية لعام ٢٠١٤. وحتى الآن، تمكن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص دمرت منازلهم بشكل جزئي من الحصول على مواد لإصلاحها، في حين تمكنت نحو ٢ ٠٠٠ أسرة معيشية من الحصول على مواد لإعادة بناء منازلها التي دمرت بالكامل. وتم إصلاح أكثر من ٩٠ في المائة من المدارس والمستشفيات التي تضررت ودمرت. وواصلت الأمم المتحدة التأكيد على أن آلية إعادة إعمار غزة هي ترتيب مؤقت، والدعوة إلى رفع جميع تدابير إغلاق المعابر مع قطاع غزة ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

١٣ - وفيما يتعلق بانتعاش الاقتصاد في غزة، لا يزال توفير الخدمات الأساسية وعملية إعادة الإعمار يواجهان قيودا بسبب سياسات الإغلاق الإسرائيلية، والبطء في صرف الأموال المتعهد بها والانقسام المستمر فيما بين الفلسطينيين. وظلت حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت في حزيران/يونيه ٢٠١٤ غير قادرة على الاضطلاع بمهامها الإدارية والأمنية في غزة، بما في ذلك السيطرة على المعابر. ولم تثمر بعدُ مناقشات المصالحة التي جرت بين فتح وحماس، بالإضافة إلى الفصائل الفلسطينية الأخرى، في تموز/يوليه ٢٠١٥، ومؤخرا في آذار/مارس ٢٠١٦، بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات التي طال انتظارها.

١٤ - وفاقم استمرار تدمير الأنفاق غير القانونية المحفورة انطلاقا من غزة وإغلاق معبر رفح، الذي لم يُفتح سوى لمدة ٣٠ يوما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الحالة الإنسانية الصعبة في القطاع. وزادت تلك العوامل الضغوط المالية على سلطات الأمر الواقع في غزة، التي رفعت نسب الضرائب المفروضة، مما أجج غضبا شعبيا لم يسبق له مثيل تجلى في أشكال منها المظاهرات والاحتجاجات. ومما زاد من حدة هذه الضغوط تحديات الجماعات السلفية الجهادية لسلطة حماس السياسية، مما أسفر عن مداهمات واعتقالات في بعض الأحيان.

باء - السياق الإنساني والاجتماعي والاقتصادي

التطورات الاقتصادية والمالية

١٥ - اتسمت الظروف الاقتصادية بانتعاش بطيء من آثار النزاع. وازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٥ في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة في عام ٢٠١٤، وحفز هذه الزيادة معدل نمو بلغ ٢,٥ في المائة في الضفة الغربية و ٦,٨ في المائة في غزة. ويقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد، وفقا للتوقعات الأساسية، بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، في حين يتوقع صندوق النقد الدولي زيادة بنسبة ٣,٥ في المائة. وهذا النمو لن يكفي ليحفز زيادة هامة في متوسط دخل الفرد أو ليقلِّص معدل البطالة.

١٦ - وأسهم اقتران درجة عالية من انعدام اليقين السياسي بعدم إفراج إسرائيل عن إيرادات التخليص الجمركي في الجزء الأول من عام ٢٠١٥ في اتسام النمو بالفتور. وقد أُفرج عن الإيرادات المحتجزة في الربع الثاني من عام ٢٠١٥، لكن الأثر المضاعف الناجم عن تأخير دفع الأجور وخفض الإنفاق العام كبح النمو.

١٧ - وانخفض معدل البطالة انخفاضا طفيفا، ولكنه ظل مرتفعا بشكل مثير للقلق. وفي متم عام ٢٠١٥،كانت نسبة ٢٥,٨ في المائة من القوة العاملة عاطلة عن العمل مقارنة بنسبة ٢٦,٥ في المائة المسجلة في السنة السابقة. وتمثل الحافز الرئيسي للمكاسب المحققة في انخفاض معدل بطالة الذكور في غزة (من ٢٣,٨ في المائة إلى ٢٢,٣ في المائة)، في حين ازداد معدل بطالة الإناث (من ٣٦,٥ في المائة إلى ٣٩,٧ في المائة). وظلت معدلات البطالة المسجلة في غزة (٣٨,٤ في المائة) تفوق بكثير تلك المسجلة في الضفة الغربية (١٨,٧ في المائة).

التطورات الإنسانية

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٢١٨ فلسطينيا، منهم ٤٧ طفلا، في حوادث النزاع المباشر (أغلبهم على يد قوات الأمن الإسرائيلية) في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، وجُرح أكثر من ١٦ ٠٠٠ شخص، منهم ٢ ٨٠٠ طفل. وقُتل ما مجموعه ١٢٧ من الفلسطينيين المشتبه في ارتكابهم هجمات، منهم ٣٠ طفلا، و ٢٨ إسرائيليا[(١)] في سياق ازدياد هجمات الفلسطينيين المزعومة، بالطعن والصدم بمركبات وإطلاق النار على المدنيين الإسرائيليين وأفراد قوات الأمن الإسرائيلية، في الضفة الغربية وفي إسرائيل على السواء. وفي الضفة الغربية، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أكبر عدد من الخسائر البشرية في

(١) منهم أربعة إسرائيليين قُتلوا في حادثين على يد شخصين من عرب إسرائيل قُتلا هما أيضا.

صفوف الفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٥، أي منذ بدء المكتب توثيق الحوادث. وفي غزة، أفيدَ بأن ٤ فلسطينيين، منهم ٣ أطفال، قد قُتلوا وأن ما لا يقل عن ١١ شخصا جُرحوا من جراء غارات جوية إسرائيلية شُنت ردا على إطلاق جماعات فلسطينية مقاتلة للصواريخ بشكل متقطع باتجاه إسرائيل، وذلك في ظل استمرار وقف إطلاق النار الهش. وقُتل ما مجموعه ٢٣ فلسطينيا، من بينهم طفل، وجُرح ٤٣٧ ١ فلسطينيا آخرين، منهم ١٣٧ طفلا، على يد القوات الإسرائيلية في احتجاجات على طول الجدار الحدودي في غزة، ووقع معظم ذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

١٩ - ومن الشواغل المتعلقة بالحماية خلال الفترة المشمولة بالتقرير استهداف الفلسطينيين للمدنيين الإسرائيليين واستخدام قوات الأمن الإسرائيلية المحتمل للقوة المفرطة ردا على الهجمات وفي سياق الاحتجاجات والاشتباكات أيضا. وتفاقمت تلك الشواغل بما لوحظ من انعدام للمساءلة وسبل الانتصاف الفعالة لجبر الخسائر في أرواح المدنيين والأضرار التي لحقت الممتلكات.

٢٠ - وفي الضفة الغربية، سُجلت زيادة بنسبة ٣٢,٦ في المائة في عدد المنازل الفلسطينية والمباني المتصلة بسبل كسب العيش التي تعرضت للتدمير أو التفكيك أو المصادرة على يد السلطات الإسرائيلية، مقارنة مع الاثنى عشر شهرا السابقة (من ٦٤٦ منزلا ومبنى إلى ٨٥٧)، مما أسفر عن تشريد ١٢٥ ١ شخصا، نصفهم أطفال. وتميَّز شهر شباط/فبراير ٢٠١٦ بتسجيل أكبر عدد من المباني يتم هدمه في شهر واحد (٢٣٧ مبنى) منذ عام ٢٠٠٩، أي منذ شرع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التوثيق المنتظم لعمليات الهدم. ومن المباني المتضررة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدم ٣١ مبنى أو شُمّع لأسباب عقابية. واستهدفت هذه الممارسة منازل أُسر مرتكبي الهجمات ضد الإسرائيليين، الفعليين منهم والمزعومين.

٢١ - ووفقا لمصلحة السجون الإسرائيلية، في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٦،كان ٤٠٢ من الأطفال (٣٩٨ فتى و ٤ فتيات) ممن تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي، بسبب ادعاءات بارتكابهم انتهاكات أمنية. وفي عام ٢٠١٥، وُضع ما متوسطه ٢١٩ طفلا في الشهر قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي، أي بزيادة قدرها ١٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤ (١٨٨ طفلا). وتتزامن هذه الزيادة مع ارتفاع عدد هجمات الشباب الفلسطينيين على المدنيين الإسرائيليين التي بدأت في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وضعت السلطات الإسرائيلية ستة أطفال من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قيد الاحتجاز الإداري. ولم تكن هذه الممارسة تُستخدم ضد أطفال القدس الشرقية منذ عام ٢٠٠٠ وضد أطفال باقي الضفة الغربية منذ عام ٢٠١١.

التنقل ووصول المساعدات الإنسانية وحيز العمليات

٢٢ - تعاونت الأمم المتحدة بشكل فعال مع حكومة إسرائيل بشأن إيصال المساعدات الإنسانية للسماح بوصول المساعدة الإنسانية دون عوائق. لكن، في قطاع غزة، ظلت القيود المفروضة من الحكومة الإسرائيلية على المرور برّا وبحرا قائمة.

٢٣ - وظل الوصول إلى الفلسطينيين وتنقلهم بين معظم المراكز الحضرية الفلسطينية في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، مقيَّدا. وشُددت كثيرا القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية في أعقاب تصعيد أعمال العنف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وشملت فرض المزيد من العوائق، مثل إقامة قوات الأمن الإسرائيلية نقاط التفتيش ووضعها متاريس على الطرق. ويمثل هذا الأمر زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في هذه القيود مقارنة مع الفترة التي سبقت آخر تصعيد لأعمال العنف. وقد رُفع أو خُفف العديد من العوائق الإضافية منذ ذلك الحين، لكن استمرار فرض قيود على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية في القدس الشرقية والمنطقة جيم يعوق الجهود الإنمائية، مما يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية وازدياد الهشاشة.

٢٤ - وقد أُبلغ عما لا يقل عن ٣٧٢ حادث تأخير أو منع وصول موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، طالت ٩٨٦ موظفا. ووقع ما يقرب من ٩٨ من هذه الحوادث بينما كان موظفو الأمم المتحدة يعبرون الجدار العازل عند محيط القدس.

الجدار العازل

٢٥ - استمر تشييد الجدار العازل في شمال غرب محافظة بيت لحم. وواصل مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٧، الاضطلاع بأنشطته في مجال التواصل وجمع الشكاوى. وتم جمع أكثر من ٥٤ ٠٠٠ شكوى و ٦٠٠ ٠٠٠ وثيقة داعمة. وقد أُنجزت أنشطة جمع الشكاوى في كل من محافظات طوباس وجنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت ورام الله والخليل، فيما بلغت تلك الأنشطة في محافظتي بيت لحم والقدس مرحلة متقدمة.

ثالثا – استجابة الأمم المتحدة

٢٦ – استمرت الأمم المتحدة وشركاؤها، من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥، في تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في توفير الحماية لـ ١,٩ مليون من الفلسطينيين الضعفاء، ولا سيما في غزة. وتتسق الاستراتيجية الإنسانية مع برامج الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٧ – ونفذت الأمم المتحدة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو إطار للتخطيط الاستراتيجي يُسترشد به في برامج الأمم المتحدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ويتمشى مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة. ويجعل هذا الإطار الشعب الفلسطيني محورا للبرامج الإنمائية بهدف تعزيز الأمن البشري في سياق الاحتلال.

ألف – التنمية البشرية والاجتماعية

٢٨ – نسقت الأمم المتحدة وقدمت المساعدات الإنسانية، بما في ذلك توفير المساعدات الغذائية، لأكثر من مليون شخص، والمساعدة في توفير المياه والصرف الصحي لأكثر من ١,٥ مليون شخص، والخدمات الصحية وخدمات التغذية لما يقرب من ٢,٥ مليون شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٩ – وركزت برامج الأمم المتحدة الإنمائية على تنمية القدرات والبنية التحتية وتوفير المساعدة المباشرة والخدمات الأساسية. وتمحورت هذه الجهود، كما ورد في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حول ستة مجالات استراتيجية هي: التمكين الاقتصادي، وسبل كسب العيش، وتوفير العمل اللائق والأمن الغذائي؛ والحوكمة وسيادة القانون والعدل وحقوق الإنسان؛ والتعليم؛ والرعاية الصحية؛ والحماية الاجتماعية؛ والتنمية الحضرية، وإدارة الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية. وتُقدر قيمة الموارد المالية المطلوبة لتقديم المساعدة بمبلغ ٢,١٥ بليون دولار، تم جمع مبلغ ١,٣ بليون دولار منها حتى وقت كتابة هذا التقرير.

٣٠ – وترد أدناه أمثلة توضح أنواع المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

التعليم

٣١ – أتاحت الأونروا فرص التعليم الابتدائي المجاني لحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من الأطفال المسجلين في ٣٥٣ مدرسة ابتدائية وإعدادية في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية. وفي غزة، بُنيت ثماني مدارس جديدة تابعة للأونروا للتعامل مع النمو السكاني ولتقليص عدد المدارس العاملة بنوبتين أو ثلاث في اليوم. وفي الوقت الراهن، يعمل ٧٥,٥ في المائة من المدارس في غزة بنظام

من هذا القبيل، وهو ما يقلل الفرص المتاحة للأطفال اللاجئين للمشاركة في الأنشطة الترفيهية والأنشطة الإبداعية مقارنة بغيرهم.

٣٢ - أما في الضفة الغربية فقد حسَّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرص الحصول على التعليم من خلال إصلاح ١٥ وحدة مدرسية في مدرستين لفائدة ٧٣٦ تلميذا وروضة أطفال واحدة لفائدة ١٥٠ طفلا من ذوي الإعاقة، وكذلك من خلال توفير مركز لموارد التعليم المتنقل لفائدة ٤٣٦ ١ تلميذا في المجتمعات المحلية المهمشة. وفي غزة، أصلح البرنامج الإنمائي خمس مدارس خاصة ومدرستين حكوميتين وخمسة مراكز تدريب وثلاثة معاهد للتعليم العالي.

٣٣ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة تلبية احتياجات بناء القدرات في مجالي التعليم الشامل الملائم للأطفال والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الدعم لبرنامج التعليم الشامل، الذي يشجع الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في التعليم. واستفاد من دورة تدريبية في مجال التعليم الشامل ١٢ من مديري المدارس والمعلمين في ست مدارس تابعة للأونروا في غزة، و ١٤٨ من مديري المدارس والمعلمين في جميع المدارس التابعة للأونروا في الضفة الغربية، وعددها ٩٦ مدرسة. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم لوزارة التربية والتعليم العالي في تعزيز منهجيات التدريس بالتعلم النشط لفائدة المعلمين والمشرفين، وكذلك في تنفيذ سياسة نبذ العنف عن طريق تدريب المعلمين وإنشاء آليات لتسوية المنازعات في المدارس.

٣٤ - وواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ برنامج الفاخورة للمنح الدراسية والتمكين الذي يدعم تقديم ١٥٩ منحة دراسية، وبذلك بلغ مجموع عدد المنح الدراسية المقدمة إلى طلاب من غزة ٦٠٤ منح.

الصحة

٣٥ - ظلت الأونروا تشكّل إحدى الجهات الرئيسية المقدمة لخدمات الرعاية الصحية، حيث تشغّل ٤٣ مرفقا من مرافق الرعاية الصحية و ٢٤ مركزا من مراكز الرعاية الصحية الأولية وست عيادات متنقلة ومستشفى ومركزا لإحالة حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية في غزة والضفة الغربية، وتستخدم فيها ما يربو على ٨٠٠ ١ موظف. ويتلقى سنويا نحو ٠٨٦ ٣٣ لاجئا فلسطينيا في غزة و ٣٥١ ٢٨ لاجئا فلسطينيا في الضفة الغربية المساعدة على دفع تكاليف الرعاية الصحية في المستشفيات.

٣٦ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية من خلال تشييد وإصلاح وتجهيز مرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية. وفي غزة، أصلح البرنامج الإنمائي مركزا استشفائيا رئيسيا وأعاد تشييد مركز طبي كان قد تعرض للتدمير يستفيد من خدماتهما ٠٠٠ ٧٠ شخص. وجهز صندوق الأمم المتحدة للسكان ثمانية مراكز للرعاية الصحية الأولية وستة مرافق للأمومة في غزة بلوازم ومعدات عالية الجودة لضمان توفير خدمات الصحة الإنجابية لفائدة ٨٨١ ٤ امرأة، بمن فيهن الحوامل، كما قدم خدمات الصحة الإنجابية في المناطق النائية والمهمشة في ١٢ مجتمعا محليا. وقدمت منظمة الصحة العالمية معدات تكنولوجيا المعلومات والدعم لتحسين نظم إدارة المعلومات الصحية في غزة. وفي القدس الشرقية، أنشأ البرنامج الإنمائي أول قسم وطني متخصص في الأمراض العصبية في مستشفى المقاصد وشرع في إصلاح وتوسيع القسم الوطني الوحيد المتخصص في العلاج الكيميائي، الموجود في مستشفى أوغستا فيكتوريا، في حين قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لمشاريع ترميم ستة مستشفيات فلسطينية.

٣٧ - ودعمت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة في تحسين تقديم الخدمات على مستوى الرعاية الصحية الأولية من خلال تنفيذ مجموعة أساسية من الخدمات المتعلّقة بالأمراض غير المعدية في قطاع غزة والضفة الغربية.

٣٨ - وفي الضفة الغربية، نفّذت منظمة الصحة العالمية والأونروا مبادرة لتحسين الظروف الصحية في مخيم شعفاط للاجئين، وعملت على بناء قدرات خمس منظمات مجتمعية من أجل المشاركة في أنشطة الدعوة فيما يخص التحديات المتّصلة بالصحة البيئية والصحة السلوكية التي يواجهها المقيمون من النساء والأطفال والشباب والتصدي لها.

٣٩ - ومن خلال برنامج يركّز على توفير الرعاية الصحية للمواليد، استطاعت اليونيسيف وشركاؤها الوصول إلى أكثر من ٤٨,٦ في المائة من النساء في فترة ما بعد الولادة، وقد شمل البرنامج زيارات منزلية وقدّم معدات جديدة للمستشفيات. وواصلت اليونيسيف أيضا تقديم الدعم لوزارة الصحة من أجل توسيع نطاق مبادرة المستشفيات الملائمة للرضع لتشجيع الرضاعة الطبيعية الخالصة في عشرة مستشفيات إضافية، وبذلك بلغ مجموع عدد المستشفيات الملائمة للأطفال ١٥ مستشفى.

خدمات المياه والصرف الصحي

٤٠ - واصلت اليونيسيف دعم برنامج المياه والصرف الصحي في المدارس، مما أدى إلى تحسّن إمكانية حصول زهاء ٥٠٠ ٨٠ تلميذ على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي بصورة مستدامة من خلال توفير الدعم التقني لوزارة التربية والتعليم العالي.

٤١ - وفي الضفة الغربية، حسّن البرنامج الإنمائي وشيّد وأصلح ١٤١ خزانا للمياه وشبكة مياه، وركّب وأصلح وحدات تخزين وتوزيع المياه. ودعمت اليونيسيف أيضا إعادة تصليح ومد شبكات المياه، مما حسّن فرص حصول قرابة ٠٠٠ ٣١ شخص على المياه المأمونة.

العمالة

٤٢ - واصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم في مجال توليد الدخل وخلق فرص العمل للحساب الخاص لضعفاء الحال من الفلسطينيين. ودعم البرنامج الإنمائي ٣٠٠ ٢ أسرة في غزة والضفة الغربية من خلال أنشطة تساعد على إدرار الدخل أو خلق فرص العمل في المشاريع الصغيرة والمشاريع البالغة الصغر. وركّزت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على توفير فرص العمل في مجال تجهيز الأغذية وتسويقها، من خلال ٦٢ مركزا نسائيا. وعاد البرنامج بفائدة مباشرة على ٧٧٣ امرأة عاملة، واستفادت أكثر من ٤٠٠ ٤٣ امرأة بصورة غير مباشرة من خلال تلقي التدريب على الأعمال التجارية في هذه المراكز. وبلغ ٤١ مركزا من تلك المراكز مستوى الاستدامة المالية. وأفاد هذا النشاط أيضا أكثر من ٣٣٥ مدرسة وما يزيد على ٠٠٠ ١٠٨ طفل من أطفال المدارس الذين حصلوا لقاء سعر رخيص على وجبات خفيفة صحية من صنع نساء المراكز المجتمعية. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا ٤٥ مشروعا من المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والبالغة الصغر، تملكها أو تديرها نساء، من خلال أنشطة لبناء القدرات المتخصصة ضمن دورة الدعم المتواصل الهادفة إلى إدماج المرأة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وكفالة انتقالها من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي. وعاد هذا الدعم بالفائدة على ٥٠٢ عامل ومعيل أسرة، ٩٣,٤ في المائة منهم نساء. وقدّمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدعم لـ ٢٧ تعاونية، من بينها ٦ تعاونيات نسائية، من خلال أنشطة تهدف إلى زيادة الإنتاجية والوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، مما ساعد ٣١٨ ١ شخصا على تحسين أوضاعهم الاقتصادية عن طريق التدريب الذي عزّز إنتاجهم وإمكانية تسويق منتجاتهم. وأنشأ برنامج مشترك بين الفاو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز التجارة الدولية مركزا للخدمات المتكاملة يقدّم التوجيه إلى المشاريع التجارية والتعاونيات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبالغة الصغر التي تملكها

أو تديرها نساء، طوال دورة تطوير الأعمال التجارية، من مرحلة بناء القدرات حتى تعزيز المبيعات في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

٤٣ - وأطلقت منظمة العمل الدولية برنامج إنعاش غزة لدعم المجتمعات المحلية الأكثر تضررا من النزاع، وكذلك الأسر الضعيفة والأفراد الذين فقدوا وسائل الإنتاج أو مصادر الدخل. وفي إطار شراكة مع غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة، قدّمت منظمة العمل الدولية منحا صغيرة بقيمة إجمالية قدرها ٠٠٠ ٩٠ دولار إلى ٥٠ نجارا يملكون مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم وبالغة الصغر، لاستبدال بعض المعدات، ونفذت خطة لتوظيف نجارين لمدّة ٣ أشهر مدفوعة الأجر. كما دعمت المنظّمة اتحاد صيادي الأسماك من خلال إعداد مناهج وتنفيذ دورات تدريب على المهارات الفنية وإيجاد فرص عمل وبناء القدرات في مجال السلامة والصحة المهنيتين وتقديم الدعم المباشر لصيادي الأسماك. وعلاوة على ذلك، درّبت المنظّمة، في شراكة مع منظمات غير حكومية محلية، ٥٠ امرأة من مربيات الأغنام على إدارة مزارع الأغنام والمهارات الحياتية وعلى الإلمام بالشؤون المالية والتسويقية وعلى تكوين التعاونيات ومجموعات الأعمال التجارية.

٤٤ - ودعمت منظّمة العمل الدولية، بالتعاون مع الجامعة الإسلامية في غزة، إدخال التلمذة الصناعية، وتطوير المناهج وتحسينها، وتطوير المهارات التقنية ومهارات إدارة الأعمال التجارية للطلاب، بمن فيهم خريجات الهندسة المعمارية وأشخاص من ذوي الإعاقة. وسيمكّن عمل المنظمة خريجي الجامعة من تلبية احتياجات القطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار وتطوير سبل كسب العيش في الزراعة والحرف.

٤٥ - وفي الضفة الغربية، أنجز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بالاشتراك مع بلدية الخليل ووزارة الشؤون الاجتماعية، إنشاء مركز للتدريب التقني والمهني يهدف إلى تمكين ١٠٠ امرأة من ضعيفات الحال وأسرهن وإلى تحسين مستويات معيشتهن، من خلال توفير التدريب المهني وبرامج تنمية المشاريع الحضرية وبرامج التدريب والمبادرات الاقتصادية.

الحماية الاجتماعية الموجّهة

٤٦ - وزّعت الأونروا في غزة ٦٦٤ ٣٩٣ سلة غذائية على ٤٥٣ ٢٠ أسرة معيشية من اللاجئين الفلسطينيين من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي. ووزّعت أيضا ٥١٨ ١٤٤ سلة غذائية ومساعدات نقدية إضافية بقيمة ١,٤ مليون دولار على ٣٨٨ ٨ أسرة معيشية من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ودعم برنامج الأغذية العالمي برنامج

شبكة الأمان الاجتماعي، وزود من خلالها أكثر من ٠٠٠ ١٩٥ شخص بالأغذية والتحويلات النقدية.

الثقافة

٤٧ - دعمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة حفظ التراث الثقافي في غزة والضفة الغربية والترويج له من خلال إعادة تأهيل ١٠ مواقع تاريخية تيسّر إمكانية الوصول إلى الآثار الثقافية، وساهمت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات محلية محددة وساهمت في تطوير القدرات التقنية للمهندسين المعماريين والمهندسين المحليين والمهنيين الشباب في مجال الحفاظ على التراث الثقافي.

٤٨ - ودعم البرنامج الإنمائي قطاع السياحة الثقافية من خلال ترميم مجمع خان الوكالة التاريخي في نابلس، وهذا المشروع يمثّل نموذجا للمضي قدما في الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال السياحة على الصعيد الوطني.

الأمن الغذائي والزراعة

٤٩ - حسنت الفاو توافر المياه وإدارتها بهدف تحسين الإنتاج الزراعي. واستفاد أكثر من ٢١٥ ١ مزارعا من تحسن فرص الحصول على المياه وإدارتها من خلال إصلاح الآبار وشبكات الري وتحديثها وتحسين ممارسات إدارة الطلب على المياه. ونتيجة لذلك، يروى الآن ٨٦٠ ٤ دونما من الأراضي بكفاءة.

٥٠ - ومن خلال أنشطة تنشيط قطاع الزراعة التي تنفّذها الفاو، استفاد ٣١٨ ١ مزارعا من تدريب مكثّف في مجالي مكافحة الآفات الزراعية والحصول على الشهادة الدولية للممارسات الزراعية الجيدة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت ٢٨٣ امرأة، من ست تعاونيات نسائية، تدريبا على تقنيات الإنتاج الزراعي. ودعمت الفاو أيضا ٣١٧ أسرة معيشية في تشييد وحدات صغيرة لإنتاج الأغذية في المنازل، بما في ذلك وحدات لزراعة الخضروات ولتربية الأسماك، وزوّدتها بمصدر مباشر للغذاء ومصدر دخل آخر.

٥١ - وفي الضفة الغربية، قام البرنامج الإنمائي بزيادة عدد الحيازات الزراعية من خلال استصلاح ما لا يقل عن ٧٧٥ ١ دونما من الأراضي الزراعية وبناء الطرق الزراعية والطرق الجانبية وإصلاحها.

حقوق الإنسان وقضايا النساء والأطفال والشباب

٥٢ - من خلال البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المعني بسيادة القانون، استفاد ٨٩١ ٢٤ شخصا في قطاع غزة والضفة الغربية، ٥١ في المائة منهم نساء، من المعونة القانونية المجانية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، قُدّمت خدمات المساعدة القانونية المتخصصة للأحداث في ٦٥٧ قضية من خلال دعم الوحدة القانونية بوزارة الشؤون الاجتماعية.

٥٣ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة العمل على دعم الاحتياجات الخاصة للنساء من خلال التصدي للعنف الجنساني. وركّز صندوق الأمم المتحدة للسكان على إدماج الخدمات المتعلقة بالعنف الجنساني في النظام الصحي الوطني. وبفضل هذا الدعم، تم تدريب ٨٠٠ شخص من مقدمي الخدمات الصحية واكتسبوا معارف ومهارات جديدة فيما يتعلق بكشف حالات العنف الجنساني وعلاجها وإحالتها إلى الجهات المختصة وباتوا قادرين على تولّي هذه الحالات في مراكز الرعاية الصحية الأولية وغرف الطوارئ. وأحالت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في غزة والضفة الغربية أكثر من ٢٠٠ ٣ من المتعرضات للعنف الجنساني إلى وحدات الخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية أو قدّمت لهن هذه الخدمات. وأنشأ الصندوق أيضا حيزا آمنا موائما للنساء في مخيم جباليا للاجئين في غزة، حيث تستطيع النساء المستضعفات الحصول على الخدمات. وقادت الأونروا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنشطة واسعة النطاق في قطاع غزة والضفة الغربية لإذكاء الوعي بالعنف الجنساني. وقدّمت الهيئة أيضا أنشطة بناء القدرات لفائدة ١٥ مدعيا عاما مختصا في المقاضاة على أعمال العنف المرتكبة ضد النساء.

٥٤ - ودعمت وكالات الأمم المتحدة برامج تمكين الشباب، وزوّدت الشباب بالمهارات في مجالي تنظيم المشاريع والمشاركة المدنية، واستفاد من هذه البرامج أكثر من ٠٠٠ ٦ شخص في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية. وعملت اليونيسيف مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة من أجل بناء قدرات المدرسين والمدربين لتنفيذ برامج تنمية مهارات الشباب.

٥٥ - وردّا على تصاعد العنف في جميع أنحاء الضفة الغربية في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، زادت الأونروا عدد التدخلات البرنامجية بهدف التخفيف من أثر الوضع الراهن على الأطفال. وشملت مبادراتها أنشطة ترفيهية وتقديم المشورة الجماعية والفردية إلى أكثر من ٠٠٠ ٥٠ تلميذ وتنظيم دورات لفائدة ٤٠٠ شخص من الوالدين عن منع السلوك الخطر.

٥٦ - وقادت اليونيسيف الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا

لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وواصل الفريق العامل توثيق الانتهاكات الجسيمة وقدم معلومات للاسترشاد بها في العمل البرنامجي والدعوة.

البيئة والإسكان والتنمية الحضرية

٥٧ - أنجز موئل الأمم المتحدة تنفيذ برنامجي تخطيط مكاني في المنطقة جيم من الضفة الغربية، بما في ذلك إعداد ٣٤ مخططا محلّيا مفصّلا ترمي إلى خفض الضغوط الناجمة عن تشريد أكثر من ٣٥ ٠٠٠ فلسطيني. كما قدم الدعم في مجال التخطيط الحضري إلى الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية بهدف تأمين فرص وحقوق محددة في التنمية والبناء من أجل تيسير تحسين الظروف المعيشية فورا وتخفيف الضغوط الناجمة عن التشريد. وساعد البرنامج على تجميد أكثر من ٧٥٠ أمرا من أوامر هدم المباني ووفّر أماكن عامة جديدة في حي صور باهر.

٥٨ - وفي الضفة الغربية، أنجز البرنامج الإنمائي تسعة من مشاريع البنية التحتية الطرقية، وأسهم في تحسّن الأوضاع المعيشية لما لا يقل عن ٤٠ ٠٠٠ فلسطيني، وهيأ سبل الحصول على الكهرباء لـ ٩٧٩ أسرة من خلال توفير وحدات تجميع الطاقة الشمسية. وبالإضافة إلى ذلك، أصلح أكثر من ٢٥٠ مترلا، ودعم تعاونيات الإسكان، وحسّن فرص الوصول إلى السكن الملائم وبأسعار معقولة لما لا يقل عن ٣٦٠ أسرة في القدس الشرقية. وفي مدينة القدس القديمة، أعاد البرنامج الإنمائي تأهيل أكثر من ١٧ مركزا من مراكز الأعمال التجارية، مما حسّن الحالة الاقتصادية لحوالي ٢٠ أسرة. وأكمل موئل الأمم المتحدة توفير ١٠٠ وحدة سكنية تلائم الأسر المعيشية التي ترأسها النساء الفقيرات وأسرهن في الخليل، وشمل ذلك نقل سندات الملكية. وواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ مراحل إضافية من مشروع إقامة منطقة زراعية - صناعية في مدينة أريحا، من خلال توفير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والمباني والهياكل والخدمات الصناعية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

باء - المساعدة الطارئة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة

٥٩ - واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تنسيق المساعدة الإنسانية وتقديمها في مجالات الحماية، والمأوى، والأمن الغذائي، والمياه والصرف الصحي، والصحة والتغذية، والتعليم، لتصل إلى نحو ١,٥ مليون من الفلسطينيين الضعفاء البالغ عددهم ١,٦ مليون شخص والمستهدفين بالمساعدة في عام ٢٠١٥. وكانت غالبية الاحتياجات في غزة وشملت جزءا كبيرا من الاحتياجات التي خلفها نزاع عام ٢٠١٤، ولا سيما الحاجة إلى المأوى. وجمعت خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ مبلغ ٤١٦ مليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره ٧٠٥ ملايين دولار (٥٩ في المائة).

٦٠ - وتسعى خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ إلى جمع مبلغ ٥٧١ مليون دولار، ٦٥ في المائة منها تقريبا من الاحتياجات لغزة. وهذا المبلغ هو أقل بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا من المبلغ المطلوب في عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمأوى بسبب زيادة وتيرة إعادة الإعمار. وتشمل الخطة مبلغ ٣٠٤ ملايين دولار لنداء الأونروا الطارئ.

٦١ - وعلى الرغم من تزايد وتيرة إعادة الإعمار، لا يزال تأمين مأوى يمثل الحاجة الأساسية، حيث لا يزال نحو ٠٠٠ ٧٥ شخص مشردين نتيجة للضرر والتدمير اللاحقين بالمساكن والناجمين عن النزاع. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١٦، تمكنت ٥٠٠ ٣ أسرة من أصل ٠٠٠ ١٨ أسرة مشردة (١٩ في المائة) من العودة إلى المنازل التي أعيد بناؤها أو تم إصلاحها بفضل المساعدة النقدية المقدمة من وكالات الأمم المتحدة أو غير ذلك من أشكال الدعم الدولي. ويجري إصلاح وإعادة بناء ٦٠٠ ٣ منزل إضافي، أو ٢٠ في المائة من حجم الحالات، والعديد من هذه المنازل على وشك الاكتمال. وقد تأكد توفير التمويل لنحو ٠٠٠ ٥ أسرة (٢٧ في المائة من حجم الحالات) من أجل إصلاح أو إعادة بناء منازلها في عام ٢٠١٦، مما يترك فجوة في التمويل لما يقرب من ٠٠٠ ٦ أسرة (حوالي ثلث حجم الحالات).

٦٢ - وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير ٢٩ موقعا من أصل ١٢٨ من المواقع التي كان يشتبه في أن هناك احتمالا كبيرا أن تكون قنابل طائرات مدفونة فيها، وذلك من أجل إتاحة بدء إعادة الإعمار بأمان.

الدعم الغذائي في حالات الطوارئ

٦٣ - وزعت الأونروا في غزة ٣٩٨ ٥٧٣ سلة غذائية على ٣٥٧ ١٤٦ من أسر اللاجئين (أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ فرد). وقدم برنامج الأغذية العالمي تحويلات نقدية إلى ١٤٥ ٧١ شخصا غير لاجئ يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وسلالا غذائية عينية إلى ٨٦٤ ٢٨٤ شخصا من غير اللاجئين. ووفر برنامج الأغذية العالمي والأونروا معا مساعدات غذائية جاهزة للأكل لعدد يصل إلى ٨٠٠ ٤ من المشردين داخليا في الملاجئ، وذلك حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥. واستندت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي إلى برنامج مشترك ناجح للقسائم الإلكترونية أُطلق بعد النزاع لمواصلة تقديم المعونة الطارئة من الغذاء والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والأزياء المدرسية للأسر المشردة وغيرها من الأسر الضعيفة.

٦٤ - وفي الضفة الغربية، ساعد برنامج الأغذية العالمي ٠٠٠ ٢٤٤ من الأفراد الضعفاء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وذلك عن طريق تقديم تحويلات نقدية إلى ٠٠٠ ١٠٥ فرد منهم وتوزيع الأغذية العينية على ٠٠٠ ١٣٩ فرد. وواصلت الأونروا وبرنامج الأغذية

العالمي برنامجهما المشترك لتقديم المساعدة الغذائية العينية، وقدما الدعم إلى ٠٠٠ ٣٤ من البدو والرعاة المهمشين. وقدمت الأونروا تحويلات نقدية إلى ٠٠٠ ٤٧ لاجئ باستخدام منصة القسائم التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، بقيمة إجمالية قدرها ٤,٢ ملايين دولار، تنفق على الأغذية الطازجة وغيرها من اللوازم الأساسية في المحلات التجارية المحلية.

إدرار الدخل في حالات الطوارئ

٦٥ - في غزة، وفر برنامج الأونروا لإيجاد فرص العمل ٢٨١ ٨ فرصة عمل، بينما استُحدثت أكثر من ٨٠٠ ٦ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة عن طريق مشاريع البناء التي تنفذها الأونروا. وفي الضفة الغربية، قدمت الأونروا دعما في إطار النقد لقاء العمل في حالات الطوارئ إلى نحو ٠٠٠ ٧ أسرة معيشية (١٢٠ ٤٢ فردا) في ١٩ مخيما من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وقد وفر ذلك ضخ أموال بقيمة حوالي ٧,٦ ملايين دولار إلى الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وبسبب نقص الأموال، لم تعد الأونروا منذ عام ٢٠١٤ تنفذ برنامج النقد لقاء العمل خارج المخيمات، ولكنها تواصل تقديم الدعم إلى اللاجئين خارج المخيمات بالقسائم الغذائية الإلكترونية.

٦٦ - وواصل البرنامج الإنمائي دعم الأنشطة المدرة للدخل في حالات الطوارئ في غزة، بما في ذلك خدمات الجمع الأولي للنفايات الصلبة، التي استفاد منها ٠٠٠ ٤ عامل يعيلون ٨٠٠ ٢٠ فرد.

الدعم الصحي في حالات الطوارئ

٦٧ - عن طريق الدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان، حصلت ٦٧٦ ١٢ امرأة على الدعم النفسي والاجتماعي في غزة والضفة الغربية. ولمواجهة الأثر النفسي والاجتماعي للنزاع في غزة، دعمت الأونروا جلسات مشورة فردية، استفاد منها ٥٨١ ١٣ لاجئا فلسطينيا، و ٤٦٣ ٩ جلسة مشورة جماعية. وتمكنت اليونيسيف وشركاؤها المنفذون من الوصول إلى ٨٨١ ٨٥ طفلا (٧٢٥ ٤٢ بنتا و ١٥٦ ٤٣ ولدا) في غزة، بغية تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، بسبل منها المشورة الفردية والجماعية. وقدم برنامج الأونروا لخدمات الصحة في حالات الطوارئ الدعمَ في الضفة الغربية لستة عيادات صحية متنقلة عاملة في ٥٦ موقعا من المواقع التي تعاني من ضعف إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. وقدمت العيادات خدمات لنحو ٠٠٠ ٢٢ فرد، كما قدمت قرابة ٤٠٠ ٨٧ استشارة طبية للمرضى طوال العام. وإضافة إلى ذلك، قدمت الأونروا الدعم إلى ٤٩ تجمعا من تجمعات البدو والرعاة في المنطقة جيم عن طريق خدمات متنقلة في مجال الصحة العقلية

المجتمعية، مما وفر إمكانية الحصول شهريا على الدعم في مجال الصحة النفسية والاجتماعية والعقلية لقرابة ٠٠٥ ١٠ فرد. وشملت المبادرة المجتمعات المحلية الضعيفة الموجودة في المناطق العسكرية، والمناطق التي تقع على مقربة من المستوطنات، وتلك المهددة بالهدم.

٦٨ - واشترت منظمة الصحة العالمية إمدادات طبية طارئة لسد النقص وتحسين تقديم الخدمات وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ في غزة. وتصدت لتفشي إنفلونزا موسمية عن طريق حشد العلاج المضاد للفيروسات ولوازم المختبرات الضرورية لإجراء الفحوص التشخيصية. وأجرت منظمة الصحة العالمية حلقات عمل تدريبية بشأن نقل الخطر في حالات الطوارئ لفائدة ٣٠ أخصائيا صحيا يعملون في مجالات الصحة المدرسية، والصحة المجتمعية، والخدمات الصحية، والصحة البيئية، والاتصالات الإعلامية، إضافة إلى توفير التدريب المتخصص على معالجة التهابات الجهاز التنفسي الحادة والخطيرة لفائدة ٤٧ من الأطباء العاملين في الخطوط الأمامية في وحدات الرعاية المكثفة وغرف الطوارئ في المستشفيات العامة.

تقديم الدعم في مجالي توزيع المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ

٦٩ - دعمت اليونيسيف في غزة مصلحة مياه بلديات الساحل في إجراء إصلاحات وتحديث لشبكات المياه والصرف الصحي ومحطات الضخ والآبار، إضافة إلى تحسين سعة تخزين المياه عن طريق توزيع صهاريج تخزين مياه الشرب والمياه المستخدمة في المنازل. ووفّرت اليونيسيف، من خلال شركائها، مياه شرب مأمونة لـ ٠٣٠ ٧٣ شخصا يستخدمون صهاريج للمياه. وواصلت أيضا تحسين إمكانية الحصول على المياه عن طريق دعم سلطة المياه الفلسطينية ومصلحة مياه بلديات الساحل في بناء محطة لتحلية مياه البحر في جنوب غزة يتوقع أن تقدم الخدمات إلى ٠٠٠ ٧٥ شخص.

٧٠ - ودعمت الأونروا مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية العاملين داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وخارجها في غزة، وذلك بتوفير الوقود والإمدادات الأخرى من أجل ضمان حسن سير إدارة المياه المستعملة والنفايات الصلبة، والتقليل من خطر تأثر آبار مياه الأونروا بانقطاع التيار الكهربائي. وإضافة إلى ذلك، قامت الأونروا بإصلاح مرفقين للمياه والصرف الصحي.

دعم الزراعة في حالات الطوارئ

٧١ - تصدت الفاو لتفشي إنفلونزا الطيور بتوفير الدعم العيني لوزارة الزراعة في غزة والضفة الغربية من أجل تقييم الثغرات والعقبات والفرص فيما يتعلق بتطوير جهود التأهب الوطني لحالات التفشي في المستقبل.

٧٢ - وواصلت الفاو استعادة إمكانية حصول ٦٢٠ ٤ أسرة معيشية على الأصول والموارد عن طريق إصلاح ستة آبار و ١٢ صوبة زراعية تالفة في غزة، وتوزيع الأسمدة العضوية لما مساحته ٠٠٠ ١٣ دونم من الأراضي في الضفة الغربية، وإصلاح ٧٠٦ حظائر للحيوانات في غزة والضفة الغربية. وحسنت إمكانية الحصول على الأصول والموارد المعيشية لما يزيد على ٣٠٠ ٨ من المزارعين والرعاة والأسر المعيشية الريفية عن طريق إصلاح وتحسين الصهاريج المستخدمة للماشية والزراعة.

تقديم الدعم للتعليم في حالات الطوارئ

٧٣ - دعمت اليونيسيف، من خلال شركائها، توفير الأمان والحماية لوصول الأطفال إلى المدارس في بؤر التوتر مثل الخليل والقدس الشرقية ونابلس.

٧٤ - وعملت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام واليونيسيف والأونروا، جنبا إلى جنب مع المنظمات المحلية، على ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على التثقيف بشأن أخطار مخلفات الحرب من المتفجرات في المدارس في جميع أنحاء غزة. وقامت الأونروا والدائرة بتدريب ٩٤١ مدرسا لتوفير التثقيف بشأن تلك المخاطر. وقدمت الدائرة أيضا تثقيفا مباشرا بشأن الأخطار إلى ٥٠٠ ٢٢ من المستفيدين.

دعم الإسكان في حالات الطوارئ

٧٥ - أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في غزة ٦٠٢ من تقييمات المخاطر وقامت بالتخلص على النحو الصحيح مما يزيد على ٢٣٥ قطعة من الذخائر المتفجرة المشتبه فيها، وبذلك تمكن البرنامج الإنمائي من إزالة مليون طن من الأنقاض دون وقوع أي حوادث، مع أن العمليات أجريت في مناطق شديدة التلوث.

٧٦ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تشغيل وحدة لرصد المواد، بالتنسيق الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، حتى يتسنى تنفيذ آلية إعادة إعمار غزة. ويسر دخول أكثر من مليون طن من مواد البناء إلى غزة. وحتى

الآن، استفاد ٤٥٠ من مشاريع البناء الكبيرة الحجم من استخدام تلك المواد، وتمكن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد مستفيد من شراء المواد اللازمة لإصلاح منازلهم المتضررة.

٧٧ - وفي غزة، وزعت الأونروا أكثر من ١٤٠,٦ مليون دولار، وبذلك تمكنت ٨٠ ٠٠٠ أسرة من إصلاح منازلها أو إعادة بنائها. وكجزء من حزمة المساعدة، وزعت مساعدات نقدية شهرية لتأمين مأوى مؤقت على ما يقرب من ٩ ٠٠٠ من أسر اللاجئين الفلسطينيين الذين أصبحت مرافق إيوائهم غير صالحة للسكن. وإضافة إلى ذلك، قدّم البرنامج الإنمائي أيضا مبلغ ٦ ملايين دولار في شكل مساعدة نقدية إلى زهاء ٤ ٠٠٠ أسرة غير لاجئة شُرِّدت من جراء النزاع، مما أتاح لها إمكانية الحصول على مأوى مؤقت إلى حين إعادة بناء منازلها. ودعم البرنامج الإنمائي إصلاح ما يزيد على ١ ٢٠٠ مترل تعرضت لأضرار جزئية يقطن فيها نحو ٧ ٢٠٠ فلسطيني. وفي الضفة الغربية، قدمت الأونروا مساعدة نقدية إلى ٧٣ أسرة من أسر اللاجئين (حوالي ٣٩٥ فردا) عقب قيام السلطات الإسرائيلية بهدم منازلها. وقدمت أيضا مساعدة نقدية وإحالات إلى ٨٢٤ أسرة من أسر اللاجئين عقب تنفيذ قوات الأمن الإسرائيلية عمليات تفتيش واعتقال، وهي عمليات كثيرا ما تلحق أضرارا مادية بالمنازل.

جيم - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

٧٨ - أنشأ فريق الأمم المتحدة القطري فريقا لتنسيق أعمال إعادة الإعمار والإنعاش في غزة من أجل تعزيز تنسيق أنشطة إعادة الإعمار والإنعاش التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ودعم فريق إعادة إعمار غزة الذي تقوده الحكومة في تنفيذ التقييم التفصيلي للاحتياجات وإطار الإنعاش في غزة.

٧٩ - وفي غزة، قدم موئل الأمم المتحدة الدعم إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان وبلدية خزاعة لاستعراض ووضع الخطوط العامة لمخططات مفصلة جديدة لاثنين من الأحياء التي تعرضت لأضرار كبيرة، وخطة رئيسية شاملة ومنقحة على نحو متكامل وقائم على المشاركة تشمل إقامة الهياكل الأساسية الرئيسية، والأماكن العامة، والنمو الديمغرافي في المستقبل، والاستدامة البيئية، وغيرها من مفاهيم التخطيط الابتكاري.

٨٠ - وقدم البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى مؤسسات العدالة والأمن، بما في ذلك وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات وعمليات التخطيط، بما في ذلك في مجال وضع القوانين. وكجزء من الجهود المشتركة المبذولة في إطار البرنامج لوضع خدمات متخصصة في مجالي العدالة والأمن لفائدة

النساء والفتيات، أنهى ١٩ من كبار ضباط الشرطة المدنية الفلسطينية دورة تدريبية لنيل شهادة مهنية معتمدة في الإدارة العامة والمساواة بين الجنسين، قدمتها جامعة بيرزيت.

٨١ - وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم للدفاع المدني في بناء القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث، مع التركيز على نُظم إدارة المعلومات والتنسيق في حالات الطوارئ. وقدم البرنامج أدوات ودورات تدريبية وعمليات محاكاة بشأن إدارة المعلومات المتعلقة بحالات الطوارئ، وذلك بهدف زيادة قدرات الحكومة في مجال استباق الصدمات الخارجية والتصدي لها. وشمل التعاون أيضاً تطوير أداة للتوعية العامة ونظام للإنذار المبكر وإنشاء ثلاثة مراكز لعمليات الطوارئ على مستوى المحافظات من أجل توسيع قدرة الدفاع المدني على التنسيق والتصدي للكوارث الطبيعية الواسعة النطاق.

٨٢ - واستهل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برنامجاً مدته ثلاث سنوات لبناء قدرات وزارة الداخلية في الرقابة المدنية على المهام المتعلقة بأمن الدولة. وتعاونت الوزارة مع الهيئات الأمنية الفلسطينية، البالغ عددها ١٧ هيئة، في إعادة تصميم العمليات الرئيسية لتعزيز الحوكمة في الوزارة فيما يتعلق بالخدمات القانونية والتخطيط الاستراتيجي والموارد البشرية وتجهيز الشكاوى والعلاقات مع وسائط الإعلام والجمهور. وأصبحت جميع العمليات التي أُعيد تصميمها الآن مرتبطة بآليات الرقابة المدنية.

٨٣ - وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعزيز قدرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الأعمال التحضيرية للتعداد السكاني لعام ٢٠١٧. وبدعم من اليونيسيف، أنجز الجهاز المركزي بنجاح الجولة الخامسة للمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، في الوقت المناسب لإعداد التقرير النهائي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٤ - ودعمت منظمة العمل الدولية إنشاء أول نظام للضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم، إلى جانب قانون جديد للضمان الاجتماعي يستند إلى المعايير الدولية والممارسات الفضلى في مجال العمل. وقد أقر مجلس الوزراء هذا القانون، ثم وقّعه الرئيس محمود عباس.

٨٥ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، المساعدة التقنية والتدريب للحكومة لتنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية السبع لحقوق الإنسان التي تم الانضمام إليها في عام ٢٠١٤، ورصدها وتقديم تقارير بشأنها. وشمل الدعم المقدم سلسلة من حلقات العمل المواضيعية بشأن المبادئ التوجيهية للإبلاغ وتوجيها تقنيا بشأن خطط العمل للوزارات التنفيذية المسؤولة.

دال - تنمية القطاع الخاص

٨٦ - في غزة، موّلت الأونروا ٦٧٨ ٣ قرضاً بقيمة بلغت حوالي ٥,٥ ملايين دولار للمشاريع والأسر المعيشية الفلسطينية في عام ٢٠١٥. وقُدم ما مجموعه ٢٢١ ٣ قرضاً، بقيمة تناهز ٥ ملايين دولار، إلى لاجئين فلسطينيين، في حين حصلت النساء على ٤٩٠ ١ قرضاً بقيمة بلغت ١,٥ مليون دولار. وفي الضفة الغربية، مُوّل ٨٨٨ ١١ قرضاً بقيمة بلغت ١٥,٦ مليون دولار، خُصص ٢٣ في المائة منها (٣,٥ مليون دولار) للاجئين الفلسطينيين. وحصلت النساء على ٣٨ في المائة من القروض (٤٥٤ ٤ قرضاً، بقيمة ٤,٨ ملايين دولار)، وحصل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ عاماً على ٤٠ في المائة من القروض (٧٢٥ ٤ قرضاً، بقيمة ٥,٧ ملايين دولار).

هاء - تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة

٨٧ - برعاية نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط/منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، جرى تعزيز التعاون والتنسيق بين العديد من الجهات المانحة ومنتديات الأمم المتحدة. وعقد الفريق القُطري للأنشطة الإنسانية اجتماعات منتظمة من أجل الاتفاق على تدابير الدعوة والاستجابة في المجال الإنساني. وبدعم من وحدة التنسيق داخل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، واصل فريق الأمم المتحدة القُطري تنسيق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما يتواءم مع أولويات الخطة الإنمائية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة. وجرى تعزيز الجهود الرامية إلى إقامة شراكات بناءة بين الأمم المتحدة والحكومة وأوساط تقديم المساعدة الأوسع نطاقاً. وواصلت الأمم المتحدة إعداد التقارير والاستراتيجيات والتوجيهات للجنة الاتصال المخصصة، بصفة منتظمة، فيما يتعلق بالتنمية والعمل الإنساني في غزة والقدس الشرقية والمنطقة جيم وواصلت، بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى في مجال المساعدة الإنسانية، وضع خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٦.

رابعا - استجابة الجهات المانحة للأزمة

دعم الميزانية والدعم المالي

٨٨ - لا يزال الوضع المالي للحكومة هشاً. وقد حسّنت الحكومة أداءها المالي خلال العام فيما يتعلق بشِقّي الإيرادات والإنفاق، الأمر الذي أدى إلى تخفيض عجزها المالي المتكرر من ١٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ما يقدر بنسبة ١١,٧ في المائة

في عام ٢٠١٥. غير أن الدعم المباشر للميزانية الذي تقدمه الجهات المانحة قد انخفض، مما ترك فجوة تمويلية كبيرة وزيادة في الدين العام. فوفقاً لصندوق النقد الدولي، انخفض الدعم المباشر من المانحين بنسبة الثلث في عام ٢٠١٥، وبلغ مستواه الإسمي الأدنى منذ عام ٢٠٠٨، مما فاقم الوضع غير المستقر لميزانية الحكومة.

التنسيق بين المانحين

٨٩ - قدمت وحدة التنسيق داخل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة، وقامت بإعداد مساهمات موضوعية في منتديات شتى، مثل اجتماعات لجنة الاتصال المخصصة التي تُعقد كل سنتين. ونسقت الوحدة أيضاً المواقف المتعلقة بالسياسات، وعالجت العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ البرامج مع الجهات المانحة الرئيسية والجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية.

٩٠ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة دعمها للحكومة فيما يتعلق بوضع خطة للسياسة العامة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ ستحدد أولويات التنمية وستكملها الاستراتيجيات القطاعية.

٩١ - وواصلت الهيئة المحلية لتنسيق المعونة أداء دور المنبر الرئيسي للمانحين ولدولة فلسطين. واستمر تنسيق الأنشطة الإنسانية والدعوية بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٩٢ - واجتمعت لجنة الاتصال المخصصة مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في نيويورك.

خامسا - الاحتياجات غير المُلبّاة

٩٣ - من أصل مبلغ ٥,٤ بليون دولار المتعهَّد بتقديمه في القاهرة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، من أجل الإنعاش والتعمير في غزة، لم يُسدَّد سوى نحو ٣٩ في المائة. ومع ذلك، خُصص مبلغ ١٧ مليون دولار فقط لتمويل احتياجات القطاع الإنتاجي التي حُددت في تقييم الاحتياجات التفصيلي وإطار الإنعاش من أجل غزة (أقل من ٣ في المائة من مبلغ ٦٠٢ مليون دولار المطلوب).

٩٤ - وبالنظر إلى الاحتياجات الإنسانية المستمرة، تتضمن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ طلب توفير اعتمادات بمبلغ ٥٧١ مليون دولار، منها ٣٠٤ ملايين دولار مدرجة أيضاً في نداء الأونروا الطارئ. وحتى تاريخه، جُمع ١٥ في المائة فقط من هذه الاحتياجات. وبالإضافة إلى الاحتياجات المحددة في الخطة، تسعى الأونروا إلى جمع مبلغ

إضافي بقيمة ٩٩ مليون دولار (لما مجموعه ٤٠٥ ملايين دولار من النداء الطارئ لعام ٢٠١٦) من أجل تلبية احتياجات المأوى وشبكة الأمان الاجتماعي وغيرها من الاحتياجات في غزة، وكذلك توفير المساعدة الغذائية وبرامج النقد لقاء العمل في الضفة الغربية. وتوجد أيضاً حاجة ماسة إلى دعم إضافي لميزانية الأونروا الأساسية، التي تواجه عجزاً متوقعاً بقيمة ٨١ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

٩٥ - وتسعى وكالات الأمم المتحدة إلى جمع مبلغ ٢,١٥ بليون دولار لدعم البرامج الإنمائية في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وقد جُمع ٦٠ في المائة من هذا المبلغ حتى تاريخه.

سادسا - التحديات

٩٦ - ظلت البيئة التشغيلية صعبة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى القيود المفروضة على الوصول والتنقل، بما في ذلك عمليات الإغلاق في غزة. وواجه الحيز الإنساني، ومعه قدرة منظمات الأمم المتحدة والشركاء على تقديم المساعدة في الوقت المناسب، قيوداً في بعض الأحيان بسبب الحواجز المادية من قبيل نقاط التفتيش، وسياسة التصاريح التقييدية المفروضة على العاملين في المجال الإنساني، والقيود المفروضة على استيراد المواد إلى غزة.

٩٧ - وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ازدادت وتيرة القيود المفروضة على حرية التنقل والمرور، وعمليات هدم البنى التحتية الفلسطينية وما يرتبط بها من تشريد للفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، استمر النشاط الاستيطاني الحثيث في الضفة الغربية، مما رفع حدة التوتر ميدانياً. وازدادت نسبة المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة ومعالوهم، وإن لم يكونوا مستهدفين بصفة مباشرة في سياق العنف المتزايد الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتأثرت حركة الأمم المتحدة مع زيادة عمليات الإغلاق والتفتيش عند نقاط التفتيش ومواقع الحوادث الأمنية، بما في ذلك نقاط التفتيش غير الثابتة التي نصبتها قوات الأمن الإسرائيلية في القدس الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٩٨ - وركزت وكالات الأمم المتحدة بصفة خاصة على إعادة الإعمار والانتعاش في غزة. وفي حين أن الآلية المؤقتة لتعمير غزة تؤدي مهامها، فإن إعادة الإعمار في عدد من القطاعات تتمّ بوتيرة أبطأ بسبب غياب التمويل. وأدى عدم إحراز تقدم بشأن المصالحة بين الفلسطينيين إلى بروز مجموعة أخرى من التحديات في غزة، منها مسألة إصلاح الخدمة المدنية التي تُعدّ شرطاً مهماً من أجل الحصول على دعم المانحين لإعادة إعمار غزة جرى التشديد عليه في المؤتمر المعقود في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

سابعا - الاستنتاجات

٩٩ - لا يزال السياق العملياتي لما اضطلعت به الأمم المتحدة من أعمال خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ينطوي على تحديات متزايدة نتيجة للمهمة الجسيمة المتمثلة في دعم الانتعاش وإعادة الإعمار في غزة بعد نزاع عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى التهديدات المستمرة لسبل عيش الفلسطينيين، لا سيما عمليات الهدم، واستمرار القيود التي شكلت عقبات هائلة تعيق عملية التنمية. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين، كدولة ديمقراطية ذات سيادة وقابلة للحياة ومتصلة جغرافياً، تعيش جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل وهي تنعم بالأمن.